الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

برميل النفط الكويتي ينخفض 77 سنتا ليستقر عند 104,84 دولارات

قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس :إن سعر برميل النفط الكويتي انخفض 77 سنتا ليستقر عند مستوى 104,84 دولارات للبرميل في تداولات الثلاثاء الماضي مقارنة بـ 105,61 دولارات للبرميل في تداولات يوم أمس الأول.

وفي بورصة لندن وبنهاية التعامل انخفض سعر العقود الآجلة لمزيج النفط الخام برنت لتسليم ديسمبر عند التسوية 2,93 دولار أو 2,69٪ ليصل سعر البرميل إلى مستوى 105,91 دولارات. وفي بورصة نيويورك التجارية (نايمكس) تراجعت عقود الخام الأميركي لتسليم ديسمبر عند التسوية 1,77 دولار أو 1,84٪ ليصل سعر البرميل إلى مستوى 94. 61 دولارا.

متوقعاً ربحية بين 20 و25٪

النصف لـ «الأنباء»: «مينا العقارية» تعتزم تطوير عقارات في أسواق السعودية وتركيا والبحرين

كشف نائب الرئيس التنفيذي في شركة مينا العقارية عبدالرحمن النصف عن عزم الشركة تطوير مجموعة من العقارات التي تملكها في أسواق ثلاث دول هي السعودية وتركيا والبحرين.

وقال النصف في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان الشركة في طور الدراسة حاليا للدخول في مجموعة من المشاريع العقارية في المملكة العربية السعودية عبر شركاء سعوديين، وانه من المنتظر الانتهاء من دراسة هذه المشاريع مع بداية العام المقبل.

وأكد ان السوق العقاري السعودي يعد من اكبر أسواق المنطقة وأعلاها ربحية ونموا، حيث حظيت مشاريع الشركة هناك بنجاح كبير، جعلت من السوق السعودي سوقا رئيسا للعمل فيه.

وفيما يخص السوق البحريني، ذكر النصف ان الشركة تمتلك عقارا تدرس تطويره خلال الفترة المقبلة، وذلك بعد الحصول على الموافقات والرخص الأزمة.

وقال النصف: «بعد نجاح بيع مشروع بهجة السكني بالكامل في تركيا، قررت الشركة الشروع في تدشين مشروعها الثاني في مدينة صبنجة التركية بقيمة 11,8 مليون دولار، وذلك لبناء 88 ڤيلا».

وأشار إلى أن الربحية المتوقعة من المشروع في حال الانتهاء منه خلال العامين المقبلين تتراوح بين 20 و25٪.

وأرجع سبب الاستثمار في السوق العقاري التركي الى الاقبال الكبير من قبل الكويتيين والخليجيين على شراء العقار في تركيا، وذلك لأسباب عدة، أهمها الاستقرار السياسي والأمني والنمو الاقتصادي الذي تشهده تركيا، وتوافر الأماكن السياحية والتاريخية والأثرية وتعدد مواقعها، ووجود المجمعات التجارية الفخمة والأسواق التركية المميزة بالبضائع ذات الماركات العالمية إضافة للبضائع ذات الصناعة المحلية العالية الجودة والمعروفة بها المنتجات التركية.

● أحمد يوسف

عبدالرحمن النصف

ضمن الإجراءات الاحترازية التي يتخذها

«المركزي» يطالب البنوك بمعلومات كافية عن ضمانات القروض الداخلية والخارجية منذ بداية العام

الفارس: البنوك المحلية معرضة إلى تقلبات في ربحيتها السنوية نتيجة التذبذب في أسعار الأسهم التي لديها كضمانات أو التي أخذتها مقابل إسقاط دين

وجه بنك الكويت المركزي استفسارا إلى البنوك المحلية عن تفاصيل ضمانات القروض الممنوحة لعملائهم منذ بداية العام حيث طلب «المركزي» بشكل واضح جميع المعلومات المتعلقة بالضمانات خاصة فيما يتعلق بضمانات الأسهم وذلك على أثر حالة التذبذب التي مازال يشهدها سوق الكويت للأوراق وتدني أسعار العديد من الأسهم الأمر الذي دعا «المركزي» إلى اتخاذ ذلك الإجراء الذي من شأنه الاطلاع على وضعية الضمانات لدى البنوك التي تعد ضمن الإجراءات الاحترازية التي يتخذها.

وفي السياق ذاته علمت «الأنباء» من مصادر مصرفية أن بنك الكويت المركزي يتجه إلى الاستفسار أيضا عن الضمانات الخارجية التي يقدمها العملاء إلى البنوك المحلية للحصول على قروض خاصة فيما يتعلق بضمانات الودائع التي يتم وضعها بالبنوك الأجنبية ويحصل العميل على قروض بضمان تلك الودائع، مبينة أن تلك الإجراءات التي يقوم بها بعض عملاء البنوك تشوبها مخالفات قانونية وهي ما يكتشفها «المركزي» بنهاية كل عام من خلال الميزانيات السنوية التي ترسلها البنوك إليه، الأمر الذي يدعو المركزي إلى اتخاذ كل الاحتياطات اللازمة من خلال التأكيد على البنوك بضرورة أخذ الحيطة والحذر من الضمانات الخارجية والتأكد منها بشتى الوسائل المتاحة.

وبالتوازي مع ذلك البعد قالت الخبيرة المصرفية وعضو اتحاد البنوك الأجنبية إيمان الفارس إن ضمانات الأسهم مقابل القروض شهدت تراجعا من 40٪ في 2010 إلى حوالي 30٪ كما تراجعت استثمارات البنوك بالأسهم من 40٪ في 2009 إلى 29٪، مؤكدة على ضرورة العمل على تراجع انكشاف البنوك على السوق أكثر من تلك المستويات السالفة الذكر مقارنه بدول المنطقة.

وأضافت الفارس أن هناك عوامل داخلية تتعلق بآلية استثمار البنوك في السوق يعمل «المركزي» جاهدا على السيطرة عليها لضمان حماية القطاع المصرفي من أي عوامل قد تؤثر عليه مستقبلا وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام أولا: الاستثمارات المباشرة للبنوك في السوق وهي تمثل حوالي 29٪ من مجموع استثماراتها بنهاية العام الماضي. ثانيا: استخدام الأسهم كضمان في الإقراض التي مازالت في مستويات تحتاج إلى التركيز حيالها للعمل على تراجعها وفق المعايير العالمية المعمول بها في ذلك الشأن. ثالثا: استخدام القروض لشراء الأسهم وهي مازالت محل نقاش لتوعية العملاء بكيفية توجيه قروضهم نحو الأسهم خاصة ان هناك من يقترض بغرض الدخول في سوق الأسهم للحصول على الربح الوفير خلال فترة زمنية قصيرة دون اطلاع أو تثقيف حول ماهية المخاطر التي يتعرض لها ولاسيما أيضا في حالة عدم قدرته على سداد القرض، مشيرة إلى ان القروض الممنوحة لعملاء البنوك (أفراد - شركات) من أجل التداول بالأسهم تمثل حوالي 8٪ من إجمالي محفظة القروض البنكية.

وأشارت إلى ان البنوك معرضة إلى تقلبات في ربحيتها السنوية نتيجة للتذبذب الحاد في أسعار الأسهم التي لديها كضمانات أو الأسهم التي لديها نتيجة لعمليات مبادلة الدين مقابل الأسهم التي أجرتها مؤخرا بعض البنوك مع كبار عملائها لتنظيف ميزانياتها.

● محمود فاروق

تمهيداً لعرضه على مجلس الأمة قريباً

إقرار قانون إنشاء «هيئة المقاييس والجودة» ينتظر رد «المدنية»

تنتظر الهيئة العامة للصناعة ردا من ديوان الخدمة المدنية (والذي سيعمل على وصف للوظائف) بخصوص قانون لإنشاء الهيئة العامة الكويتية للمواصفات والمقاييس والجودة وذلك عقب ان تم اقرار القانون من هيئة الفتوى والتشريع.

حيث إن «الفتوى والتشريع» تعمل على وضع أدوات العمل التي ستمكن «هيئة المقاييس والجودة» من تطوير عملها وفق أسس تتناسب مع الهيئات التي تم إقرارها من جانب دول مجلس التعاون الخليجي.

وقد قالت مصادر ذات صلة لـ «الأنباء» إن الهيئة العامة للصناعة تعمل على متابعة آخر المستجدات والتطورات التي طرأت على الساحة عن طريق فريق مختص، متوقعة أن يدرج المشروع خلال الأيام القليلة المقبلة على جدول أعمال مجلس الأمة.

ولفتت الى ان القانون سيكون احد اهم التشريعات التي تسعى وزارة التجارة والصناعة من خلاله الى دعم تطبيقه، مشيرة الى انه من مميزات القانون أنه يأتي ضمن دخول أفضل المنتجات بالجودة المطلوبة.

وتقوم حاليا إدارة المواصفات والمقاييس التابعة لـ «الصناعة» بعمل كل ما في وسعها لإقرار «هيئة المقاييس والجودة» والتي ستساهم بشكل كبير بتحفيز القطاع الصناعي على رفع مستوى المنتج المحلي من خلال منح جائزة للمصانع المتميزة وفق ضوابط ومعايير عالمية محددة.

وذكرت المصادر أن القانون من شأنه طرح فرص استثمارية جديدة وسيعزز من تشجيع المبادرات من حيث تنويع قاعدة الانتاج في القطاع الصناعي للرقي بمستوى الكفاءة الانتاجية للشركات والمؤسسات الصناعية، نحو توجه الدولة في رفع مستوى اداء القطاع الصناعي وتعزيز الدور الحيوي الذي يلعبه في اقتصاد البلاد.

وبينت ان الكويت تعتبر آخر من ينشئ الهيئة العامة للمواصفات والمقاييس والجودة برغم أنها أول من أنشأ إدارة المواصفات والمقاييس والجودة في دول مجلس التعاون وذلك في أعوام الستينيات.

ونظرا إلى أن الكويت سوق مفتوح لجميع الواردات من جميع أقطار العالم فإن توحيد المواصفات القياسية أصبح مطلبا أساسيا لجميع الأنشطة التجارية المتعلقة بتبادل الخدمات والسلع، لتأتي الهيئة في سياق حماية المستهلك.

وأضافت ان الإدارة الحالية تقوم بما عليها من واجبات إلا أن توسعات وتطورات العمل تحتاج إلى تطوير في الادارات مواكبة لدول مجلس التعاون، وتحقيقا للطموحات التي تتماشى مع التوجهات المستقبلية للدولة لدفع عملية التنمية الاقتصادية.

● عبدالرحمن خالد

طالبت فيه بالتحقيق لمعرفة المتسبب

المجلس الحالي لـ «المجموعة الدولية» ينذر «التجارة» بسبب إصدار شهادة باطلة للمجلس السابق في 2013/5/5

علمت «الأنباء» من مصادر مطلعة ان المجلس الحالي لشركة المجموعة الدولية للاستثمار قد قام بتوجيه إنذار رسمي الى وزارة التجارة والصناعة يطلب فيه التحقيق على خلفية إصدار الوزارة لشهادة مؤرخة في 2013/5/5 لصالح مجلس الإدارة السابق للشركة والتي أدت الى ارتكاب العديد من الجرائم بحق الشركة والمساهمين بسبب ما لحقهم من آثار باطلة لتلك الشهادة وسعيا لإجراء تحقيق داخلي في الوزارة لاتخاذ جميع الإجراءات القانونية نحو المتسبب في إصدار تلك الشهادة.. وفيما يلي نص الإنذار الرسمي:

● الموضوع: حيث انه في غضون عام 2009 انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة المنذرة والتي نتج عنها انتخاب مجلس إدارة جديد مكون من «5 أعضاء» وحيث ان هذا المجلس ينتهي بمرور 3 سنوات تبدأ من تاريخ انعقاد الجمعية العمومية سالفة الذكر في 2012/12/31، ولما كان قد انعقدت الجمعية العمومية العادية للشركة المنذرة بعد انتهاء مدة المجلس السابق وقد تحدد لها يوم 2013/9/16، وقد تم انتخاب مجلس جديد (المجلس الحالي)، وأثناء مباشرة ذلك المجلس لعمله داخل الشركة فقد اكتشف العديد من المخالفات ومن الأمور التي تعد جرائم صارخة في حق الشركة والمساهمين والذي يثير للدهشة انها قد تمت تلك المخالفات، وتلك الجرائم بمساعدة المنذر إليه بصفته وموظفيه داخل وزارة التجارة والصناعة.

حيث انه وكما أسلفنا ان المجلس السابق والتي تنتهي مدته في 2012/12/31 قد قام باستخراج شهادة لمن يهمه الأمر من وزارة التجارة والصناعة بتاريخ 2013/5/5 (علما ان المجلس منتهية مدته بتلك الفترة) بناء على إجراءات باطلة ومخالفات واضحة للقانون، فضلا عن ان تلك الشهادة قد صدرت والثابت فيها بدخول أعضاء جدد وتمت إعادة تشكيل المجلس المنتهية مدته بتلك الشهادة، وقد تم ذلك بمساعدة المنذر إليه بصفته وموظفيه داخل الوزارة، دون عقد جمعية عمومية وفقا للقانون، علما ان آخر شهادة صحيحة قد صدرت من وزارة التجارة والصناعة لذلك المجلس السابق كانت بتاريخ 2012/8/6. ولما كان ذلك وبصدور الشهادة المؤرخة في 2013/5/5 بإعادة تشكيل مجلس الإدارة السابق ودخول أعضاء جدد بمساعدة وزارة التجارة والصناعة دون سند صحيح من الواقع والقانون، الأمر الذي أدى الى ان المجلس المنتهية مدته قد استغل تلك الشهادة أسوأ استغلال، ضاربا بالقانون عرض الحائط، وقام المجلس المنتهية مدته بإجراء العديد من المخالفات القانونية والتي تسببت في بالغ الضرر على المنذر بصفته ومساهمي الشركة وضياع أموالها وإجراء العديد من الصفقات وإبرام العقود باسم الشركة المنذرة دون وجه حق، والأكثر من ذلك هو أن المجلس السابق استغل الشهادة المؤرخة 2013/5/5 بالاضرار بمصالح الشركة والمساهمين في الجمعية العمومية العادية وغير العادية المنعقدة لشركة «بترو جلف» والمنعقدة بتاريخ 2013/7/16، حيث إن المنذر بصفته يمتلك في شركة «بترو جلف» ما نسبته 23٪ فضلا عن ان المنذرة تمتلك في شركة المشروعات الكبرى العقارية «جراند» كمساهم رئيسي وان الاخيرة تمتلك نسبة 7٪ من شركة «بترو جلف» الامر الذي ادى الى اتخاذ قرارات بنسبة 30٪ فقط عن طريق المجلس السابق للمنذرة بتلك الجمعية والذي أدى إلى اتخاذ قرارات بزيادة رأسمال شركة «بترو جلف» وتغيير ممثلي الشركات كأعضاء بتلك الشركة والتلاعب بميزانيتها وإعطاء الصفة لمن ليست لهم والاضرار بمصالحها ومصالح مساهميها، وكل ذلك نتج عن التزوير والتلاعب الذي تم من قبل المنذر إليه بصفته وموظفيه قبل الشركة والتستر على تلك المخالفات والجرائم والتي تشكل بالغ الخطورة على المنذر بصفته ومساهميه.

ولما كان ذلك وقد تبين ان تلك التصرفات والمخالفات التي تمت من المجلس السابق وبمساعدة المنذر اليه بصفته بإصدار شهادة سارية المفعول والمؤرخة 5/5/2013 ومع علم المنذر اليه اليقيني بأن المجلس السابق قد انتهت مدته القانونية وبالرغم من ذلك وبالمخالفة الصارخة للقانون قد اصدر هذه الشهادة، وهو الامر الذي يؤكد بطلان تلك الشهادة وما خلفته من قرارات وتصرفات وتلاعب بميزانيات الشركة وإصدار القرارات بشأن الشركات ذات الصلة وتغيير ممثليها، كل تلك التصرفات قد باتت باطلة وما ترتب عليها من آثار لقيامها على غير سند صحيح من الواقع أو القانون بل تمت بناء على الغش والتدليس والتزوير.

وحصرا من المنذر بصفته على الشركة والمساهمين ووفقا لنص المادة (327) من قانون الشركات الجديد والتي تنص على أنه «على الوزارة بحث أي شكوى تقدم من كل ذي مصلحة، فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون وفقا لما تقرره المادة التالية».

وحيث تنص المادة (328) من ذات القانون على أنه «إذا تبين للوزارة وجود مخالفات لأحكام هذا القانون أو عقد الشركة، او ان القائمين على ادارة الشركة أو مؤسسيها قد تصرفوا تصرفات تضر بمصالح الشركة أو الشركاء أو المساهمين أو تؤثر على الاقتصاد الوطني وجب عليها دعوة الجمعية العمومية العادية او اجتماع الشركاء لتصحيح هذه المخالفات خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انعقاد الاجتماع، واخطار جهات التحقيق المختصة بذلك».

كما تنص المادة (14) من قانون الجزاء الكويتي على انه «كل موظف عام او مستخدم او عامل تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها الى تلك الجهة، بأن كان ذلك ناشئا عن اهمال او تفريط في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباته او عن اساءة في استعمال السلطة داخل البلاد او خارجها يعاقب بالحبس المؤقت مدة لا تزيد عن ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف دينار، ولا تزيد على عشرين ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين».

كما تنص المادة (18) من ذات القانون على أنه «كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة مما نص عليه في هذا القانون أو علم بوقوعها بالفعل وامتنع عن ابلاغ ذلك الى النيابة العامة او ديوان المحاسبة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار او بإحدى هاتين العقوبتين».

تنص المادة (133) من قانون الجزاء على أنه «كل من علم بوقوع جناية اوجنحة، اذا كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها، واعان على الفرار من ساحة القضاء، اما بإيواء الجاني المذكور، واما بإخفاء ادلة الجريمة، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة وبغرامة لا تتجاوز ألف روبية أو بإحدى هاتين العقوبتين».

ولما كانت تلك الاجراءات الصادرة من المنذر اليه بصفته وموظفيه داخل وزارة التجارة والصناعة والتي من شأنها قد أضرت بالمنذر بصفته ضررا بليغا.

● لذلك: ولما كانت تلك الوقائع قد تمت بناء على مساعدة من المنذر اليه بصفته وموظفيه فإن المنذر بصفته ينذر المنذر اليه بصفته بسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية نحو الوقائع السالف ذكرها واجراء التحقيق الداخلي بشأنها ومن ثم التبليغ عنها امام الجهات المختصة وذلك في خلال مدة اقصاها خمسة أيام من تاريخ هذا الانذار وإلا سيضطر المنذر بصفته باتخاذ جميع الاجراءات القانونية الجزائية منها والمدنية اللازمة نحو المتسبب في تلك الجرائم والمخالفات فضلا عن طلب التعويض الجابر عنها.

● بناء عليه: أنا مندوب الإعلان سالف الذكر قد انتقلت الى حيث مقر المنذر اليه بصفته وسلمته صورة من هذا الانذار للعلم بما جاء به وما اشتمل عليه ونفاذ مفعوله قانونا هذا وقد نبهت عليه بسرعة اتخاذ الاجراءات القانونية نحو اصدار الشهادة المؤرخة 5/5/2013 لصالح مجلس ادارة الشركة القديم والمقيدة برقم (2013-14424-MOCI) وما لحقها من آثار باطلة أدت الى الاضرار بالشركة المنذرة والمساهمين فيها واجراء التحقيق الداخلي بشأنها ومن ثم التبليغ عنها امام الجهات المختصة وذلك في خلال مدة أقصاها خمسة أيام من تاريخ هذا الانذار وكذلك واتخاذ جميع الاجراءات القانونية نحو المتسبب في اصدار تلك الشهادة والمتسبب في تلك الاضرار التي حاقت بالشركة ومساهميها والتبليغ عن وقائع التزوير أمام النيابة العامة للتحقيق في وقائعها، مع حفظ جميع الحقوق القانونية للمنذر بصفته.

● زكي عثمان

بعد إجراء تعديل على مواعيد الإبلاغ بقرارات العموميات

البورصة تخطر الشركات المدرجة بآليات تفسيخ الأسهم خلال نوفمبر الجاري

قالت مصادر مطلعة داخل سوق الكويت للأوراق المالية لـ «الأنباء»: ان إدارة السوق ممثلة في إدارة الشركات ستقوم خلال شهر نوفمبر الجاري بإخطار الشركات المدرجة بآليات تفسيخ الأسهم التي وافقت عليها لجنة السوق في اجتماعها الاخير والتي تتوافق مع قانون الشركات الجديد، وذلك بعد إجراء تعديل عليها.

وذكرت أن إدارة السوق أجرت تعديلا في مواعيد إلزام الشركات بإبلاغ إدارة السوق بقرارات الجمعية العمومية قبل الساعة السادسة من مساء يوم الانعقاد بما يفيد عدم الاعتراض على قرار العمومية بشأن توزيع الارباح، حيث رأت البورصة ضرورة إخطارها فور الانتهاء من عقد الجمعية في حال انعقادها في الفترة الصباحية، وبوقت كاف قبل بدء دوام اليوم التالي حال عقدت الجمعية في الفترة المسائية، وذلك ليتسنى لإدارات السوق المختلفة القيام بدورها فيما يتعلق بتفسيخ السهم.

تجدر الاشارة الى أن العمل بالآليات الجديدة لأسهم الشركات بعد خصم التوزيعات النقدية وأسهم المنحة المجانية وزيادات رؤوس الأموال سيكون مع بداية العام المقبل حسب قرار لجنة السوق وموافقة هيئة أسواق المال.

● شريف حمدي